

## وظائف الدولة الاقتصادية «فترة صدر الاسلام»

رياض المؤمني  
جامعة اليرموك، اربد، الاردن

### ملخص

كان الغرض من هذه الدراسة استقاء الرهانف الاقتصادية الأساسية للدولة في صدر الاسلام، وقد تم إبراز الدور الحكومي في المجال الاقتصادي وصورة استنادا إلى أصول الشريعة. ومن أهم مواطن التدخل التي قامت الدراسة بتحليلها والتركيز عليها ما يلي: الملكية الخاصة، الملكية العامة، سوق العمل، الحقوق الطبيعية للحياة، التوازن الاقتصادي، التجارة، والتنمية الاقتصادية.

وقد استنتجت الدراسة أن الدولة الإسلامية تتدخل في مواطن ضرورية بحدود معينة، ولكن تبقى الحرية الفردية أساسا للنشاط الاقتصادي، وذلك ما يجعل من النظام الاقتصادي الإسلامي نظاما فريدا لا رأسماليا ولا اشتراكي.

يعد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من القضايا الكبرى التي طرحت في العصر الحديث في المجال النظري لدى الساسة والاقتصاديين وفي المجال العملي لدى أصحاب رؤوس الأموال والمشاريع.. الخ. ونتيجة الأراء ومعتقدات فلسفية ومبررات اقتصادية وسياسية ظهرت آراء مختلفة حول تدخل الدولة ودورها وحجم التدخل وطريقته. ويتوقف الدور الاقتصادي للدولة في العصر الحديث على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وهي طبيعة تتحدد من حيث علاقات السيطرة الاجتماعية فيه. لذلك وقبل الحديث عن دور الدولة في فترة صدر الاسلام ومواطن ودرجة تدخلها في الاقتصاد. سأعرض بشيء من الإيجاز عن ماهية هذا الدور في كل من الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي.

### دور الدولة في الاقتصاد والرأسمالي:

لقد عرف دور الدولة في الاقتصاد الرأسمالي ثلاثة مراحل وهي:-

(أ) مرحلة بداية التطور الرأسمالي: لعبت الدولة دورا حيويا في هذه المرحلة في تراكم رأس المال وإقامة المصانعات. واخذ التدخل المادي الشكل المباشر من طريق إقامة المشروعات العامة، والشكل غير المباشر ويتمثل في اتخاذ الاجراءات المناسبة للحد من المخاطر التي يمكن أن تعرّض المشروعات التي يقيّمها الأفراد<sup>(١)</sup>.

(ب) مرحلة الدولة المارسة: انحصر دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية منذ الثورة الصناعية واقتصر دورها على تهيئة المناخ المناسب الذي يمكن الأفراد من ممارسة معاملاتهم الاقتصادية والاجتماعية بحرية تامة. ويشير الاقتصادي آدم سميث إلى أن الحرية الاقتصادية الفردية أن دور الدولة ينحصر في حماية المجتمع من كل عنف أو عدوان خارجي، وتحقيق الاستقرار الداخلي، والإشراف على المرافق العامة، ويرى آدم سميث أن اليد الخفية قادرة على تنظيم التعامل الاقتصادي دون الحاجة إلى تدخل الحكومة<sup>(٤)</sup>.

(ج) مرحلة الدولة المتدخلة: مع اشتداد الازمات والتقلبات الاقتصادية والتي بلغت ذروتها في الكساد الكبير الذي بدأ عام ١٩٢٩. أخذت الدولة تبادر عدة وظائف اقتصادية تخرج بها عن نطاق الدولة المارسة. ويهدف ذلك إلى التخفيف من حدة الازمات الاقتصادية. وضمان معدل مرتفع للنمو الاقتصادي والحد من مساوىء توزيع الدخل والثروة. ومن دعاء التدخل الخارجي في تلك الفترة "فترة الركود الاقتصادي" كينز الذي نادى بضرورة تدخل الحكومة لتحقيق الأهداف آنفة الذكر.

وفي الوقت الحاضر نجد كثيراً من الاقتصاديين ومن أهمهم الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) يؤكدون على ضرورة توسيع نطاق الحرية الفردية إلى أبعد الحدود وتقليل التدخل الحكومي إلى أدنى درجة ممكنة ويعزو فريدمان ذلك إلى كون النشاطات الاقتصادية أكثر كفاية وانتاجية في ظل الحرية الفردية والسوق الاقتصادية المنافسة. ووظائف الدولة كما يعددها فريدمان لا تختلف عما قاله آدم سميث. إذ ينحصر دورها في أمور محدودة كالتشريع أو القضاء، والدفاع، وأمور الرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى تقديم نظام نقدي<sup>(٥)</sup>.

يسعى النظام الرأسمالي كفترة من الأنظمة الاقتصادية إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال انتاج وتقديم السلع والخدمات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع بالكمية والنوعية المناسبة. ويتتحقق هذا الهدف في النظام الرأسنالي عندما يترك للأفراد الحرية التامة في النشاطات الاقتصادية. لذلك ورغم تدخل الحكومة في نشاطات اقتصادية معينة، تبقى الحرية الكاملة للأفراد وفي ممارسة نشاطهم الاقتصادي هي الأصل في الاقتصاد الرأسنالي.

### دور الدولة في الاقتصاد الاشتراكي:

تتلخص الدعائم الأساسية للنظام الاشتراكي في الملكية الجماعية لوسائل الانتاج بدلاً من الملكية الخاصة. لذلك تقوم الدولة بتنقييد وتحديد النشاط الفردي ضمن متطلبات المصلحة المجتمعية كما تراها الهيئة السياسية الحاكمة. وعلى ضوء ذلك فالنشاطات الاقتصادية الأساسية والخاصة بتحديد حجم الدخل. وحجم الاستثمار، وحجم الاستهلاك...، يتم وفقاً لقرارات مركبة من الهيئة الحاكمة. ومثل هذه القرارات تتطلب السيطرة الفعلية على الموارد الانتاجية من طريق الملكية الجماعية.

## وظائف الدولة الاقتصادية

ويرى الاقتصادي ماركس (Marx) أحد أعلام الاشتراكية أن دور الحكومة يقوم على أساس التخطيط الشامل للقطاعات الاقتصادية وتوزيع الدخل القومي على الأفراد بشكل عادل وحسب أساس معينة ترسمها السياسة الحاكمة. وعلى هذا النحو تكون الدولة مسؤولة عن النشاط الاقتصادي بمجموعه، من ذلك فالطريقة المثلث لتحقيق الرفاهية للمجتمع تفهم من خلال الملكية العامة لوسائل الانتاج وتخصيص المصادر القومية وفقاً لأولويات مرسومة وتوزيع الناتج على الأفراد طبقاً لأسس معينة<sup>(٤)</sup>.

### مؤشرات حجم التدخل الحكومي:

ويلاحظ أنه لا يوجد معيار فعال لتحديد الدور النسبي للحكومة في الاقتصاد. رغم ذلك فهناك بعض المؤشرات التي تستخدم لقياس حجم التدخل الحكومي منها مدى شمول وحجم التشريعات الحكومية، وحجم الموازنة العامة، حجم الموارد الإنتاجية المستخدمة من قبل الحكومة، ونسبة مساهمة الحكومة في الدخل القومي<sup>(٥)</sup>.

وتعد نسبة مساهمة الحكومة في الدخل القومي من أهم المؤشرات لهذا التدخل. فعلى سبيل المثال بلغت هذه النسبة في أمريكا حوالي ٢٦٪ عام ١٩٦٥ وارتفعت إلى حوالي ٣٨٪ عام ١٩٨٥. وفي اليابان بلغت خلال الثمانينات حوالي ١٧٪. وفي بريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا تقارب الان ٤٠٪. أما في الدول الاشتراكية فهذه النسبة تقارب الحدود الكاملة للإنتاج القومي فيها<sup>(٦)</sup>.

وفي الوقت الحاضر تتدخل الحكومات في الاقتصاد بدرجات مختلفة. وتعد ظاهرة زيادة النفقات العامة وكبار حجم الموازنة العامة من الظواهر العامة. إذ نجد في دول العالم أن النفقات في الجاه مطرد نحو الزيادة. ويرجع ذلك إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقة من أهمها<sup>(٧)</sup>.

- ١- البطالة والتضخم.
- ٢- تدهور القراءة الشرائية للنقد وانخفاض قيمتها الشرائية.
- ٣- التوسيع الاقتصادي والنمو السكاني.
- ٤- تعدد وتنوع المشكلات الاجتماعية.
- ٥- الرغبة في تحقيق معدلات نمو عالية.
- ٦- الأمن الصحي والذكاء بالإضافة إلى متطلبات حماية البيئة والمحافظة عليها.

### دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي (فتررة صدر الإسلام):

كما ذكرنا سابقاً، الأصل في الاقتصاد الرأسمالي هو حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي وتدخل الحكومة في بعض النشاطات في حدود ضيق جداً ومتى اتضفت الضرورة. والأصل في الاقتصاد الاشتراكي هو تدخل الدولة وانفرادها بالنشاط الاقتصادي وقد يترك للأفراد ممارسة بعض النشاطات في نطاق ضيق ومحدود. أما في الاقتصاد الإسلامي فالصورة مختلفة كلباً فليس هناك أصل واستثناء، فهناك

حرية اقتصادية للأفراد وهناك ايضا تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث يكون كلامها أصلاً وليس استثناءً، وكل منها يكمل الآخر ولكل مجاله وحدوده المقيدة الذي يعمل فيه ضمن تعاليم الشريعة السمححة.

وحيثما نتكلّم عن الدولة الإسلامية فإننا نقصد بها السلطة الحاكمة التي تدير شؤون الأمة وفقاً لتعاليم الشرع الحنيف. وهذه السلطة من واجبها العمل على تحقيق المصالح الشرعية للرعاية وتصحيح أية انحرافات من جانب الرعية حتى تبقى كلمة الله هي العليا. وكما هو معروف فالعقيدة الإسلامية عاملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية للمجتمع بمنهج واحد متكامل. فلم تكن الوظائف الاقتصادية للدولة شيئاً مستقلاً وإنما كانت تتم بشكل متناسق مع الوظائف الأخرى للدولة. لذلك فالدولة الإسلامية لا تقتصر وظيفتها على حفظ الأمن والدفاع عن البلاد بل تشمل كل نواحي الحياة: السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية والروحية.

فالإسلام من دعاء الحرية الاقتصادية التي تنسجم مع مبادئه. فهو يعترف بالملكية الخاصة بجميع صورها وشجع النشاطات الاقتصادية الضرورية للمجتمع وقد تنشأ عن الحرية الاقتصادية بعض المشكلات والانحرافات التي تستدعي الحل وذلك من طريق التدخل الحكومي. والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي أصل "اقتصادي" مشروع. فللدولة حق التدخل لحماية المجتمع وتحقيق التوازن ومنع الظلم وإقامة العدل. ومشروعية التدخل لتصحيح المسار الاقتصادي طبقاً لتعاليم الشريعة السمححة قائم على مسؤولية الإمام عن تطبيق النص "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والرجوب الحكم بما أنزل الله" يقول الله تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" (آل عمران/٤١). " وأن حكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبعوا هواهم" (المائدة/٤٩). ويقول عليه الصلاة والسلام "كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته" (رواية البخاري وسلم).

والهدف الرئيس من هذا البحث هو التعرف على المواطن وال المجالات الاقتصادية التي تتدخل فيها الدولة الإسلامية وما هي هذا التدخل استناداً إلى النصوص ووقائع التاريخ في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام والأخلاق الراسدة (فترة صدر الإسلام) حتى تعرف على النموذج الأمثل الذي نهدي به. وسوف نتكلّم عن وظائف الدولة الإسلامية في المجالات الأساسية التالية: الملكية الخاصة، والملكية العامة، وسوق العمل، والحقوق الطبيعية للحياة، والتوازن الاقتصادي، وتنظيم السوق والتجارة، والتنمية الاقتصادية.

### **الملكية الخاصة:**

يقول الله تعالى "واتوهم من مال الله الذي أتاكم" (النور/٣٣). فمال الله وحده، هو الذي أوجده وهو الذي خلقه إلا أن الله سبحانه وتعالى استخلف بني الإنسان فيه وجعل لهم حق ملكيته. قال تعالى " وأنفقوا ما جعلكم مستخلفين فيه لذلك فحق الملكية الفردية حق شرعي للفرد فله أن يملك

## وظائف الدولة الاقتصادية

أموالاً منقوله وغير منقوله. ولقد حمى الاسلام الملكية الخاصة الى اقصى الحدود، حتى إنه اعتبر شهيداً من يقتل دون ماله يقول عليه الصلاة والسلام "من قتل دون ماله فهو شهيد" (رواية النسائي). ومن أبرز صور هذه الحماية قطع يد السارق. يقول الله تعالى "السارق والسارقة فاتطعوا أيديهما جزاء بما كسباً.." (المائدة/٣٨). <sup>(١٨)</sup> مما تقدم يتبيّن أن صيانة حق الملكية الفردية واجبة في الدولة واحترامها وحفظها وعدم الاعتداء عليها أمر حتمي. والإسلام حينما أقرَّ الملكية الفردية وضع لها قيوداً وضوابط تضمن المصلحة العامة. فالإسلام حريص على أن تكون هذه الملكية بعيدة من كل ما ينعرف بها عن أداء وظيفتها الأساسية في تحقيق خير المجتمع الإنساني وتقدمه. وتظهر هذه القيود والضوابط في وسائل التملك وفي بيان حق التصرف بقسيمه التنشية والإتفاق<sup>(١٩)</sup>. وضمن هذا الإطار نذكر الأمور التالية:-

أ- حرمت الشريعة السمحنة التملك وتنبيه من كل طرق الظلم والاستغلال والغش والخداع. لذلك يمنع الفرد من تسيبة المال بطرق معينة فيها ضرر على الجماعة. فيمنع الفرد من الاحتكار. لقوله عليه الصلاة والسلام "من احتكر حركة يريد أن يفلت بها على المسلمين فهو خاطئ" (رواية البخاري ومسلم)، وينع من القمار، لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبواه لعلكم تتعلمون" (المائدة/٩٠). وينع من الربا منعاً باتاً مهماً كانت نسبة، لقوله تعالى "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقمون الذي يتبخبطه الشيطان من المس" (البقرة/٢٧٥). ويقول عليه الصلاة والسلام "درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد عند الله من ست وثلاثين زنية" (رواية أحمد بن حنبل). وينع الفرد أيضاً من الغبن الفاحش والغش في المعاملة...الخ. مما تقدم يتضح أن واجب الدولة الإسلامية مراقبة طرق الكسب ومصادرة الأموال الناتجة من طرق غير مشروعة ومعاقبة الفاعلين...<sup>(٢٠)</sup>.

ب- لا يجوز للملكية الخاصة أن تكون وسيلة لليذى سوء للأفراد أو المجتمع. فالمملكة في الإسلام مقيدة في استعمالها. وهنا نذكر ما يلى:

١- الإسلام نهى عن الإضرار بالغbir والتعسف في استعمال الحق، يقول عليه الصلاة والسلام "لا ضرر ولا ضرار.. من ضار ضرر الله، ومن شاق شاق الله عليه" (رواية أبو داود والنسائي والترمذى). ويرى أنه كان لسمة بن جندب.. نخل في بستان رجل من الانصار، وكان سمرة يكثر من التردد على البستان هو وأهله فيزدرون صاحبه، فشكراً الرجل إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام. فاستدعي سمرة وقال له: بع نخلك فرفض، فقال له هبه لي ولد مثله في الجنة فأبى، فقال عليه الصلاة والسلام: أنت مضار و قال لصاحب البستان اذهب فاقطع نخله<sup>(٢١)</sup>.

وما تقدم، الدولة مسؤولة عن منع التصرف المضر ولها الحق في انتزاع الملكية إذا اتغذتها صاحبها وسيلة لليذى<sup>(٢٢)</sup>.

ـ٢ـ كما أسلفنا، الملكية في الاسلام هي استخلاف وأمانه، ومن ثم فالمسلم ليس حرًا في استعمال ماله كيفما يشاء. فهو لا يستطيع اكتنازه وحبسه عن التداول والاتساع كما لا يستطيع ان يبذره على غير مقتضى العقل. يقول الله تعالى "والذين يكتنزو الذهب والفضة ولا ينفقونها لغير سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" (التبويه/٣٤). "إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْرَانَ الشَّيَاطِينَ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفِرًا" (الإسراء/٢٧)<sup>(١٢)</sup>.

فالثروة ليس وظيفتها الاكتناز، فالمال موظف لحساب الصالح العام، والاسلام حرص على ضرورة استثمار الثروة لسد حاجات المجتمع الاسلامي. فالاستثمار في النشاطات الاقتصادية يؤدي الى بناء اقتصاد قوي ودولة إسلامية قوية. يقول الله تعالى "وَاعْدُوكُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ..." (الانفال/٦٠). والاستثمار ضروري لزيادة عائدات فريضة الزكاة. واستثمار الأموال ضروري أيضًا كي لا تأكلها الزكاة لقوله عليه الصلاة والسلام "اجروا في أموال اليتامي حتى لا تأكلها الزكاة..." (رواه الطبراني ومالك).

المال ليس مهمته الكنز وإنما له مهامات عدة منها الحسية التي تتمثل في سداد حاجات البدن ومنها الروحية التي تتمثل بالإنفاق في سبيل الله ومنها الاجتماعية التي تتمثل في تفريح كرب المحتاجين. لذلك فالفرد لا يستطيع اكتناز المال وحبسه عن التداول، كما لا يستطيع أن يبذر المال ولا عذر بنص القرآن سفيها وجاز الحجر عليه. يقول الله تعالى "وَلَا تُنْقِطُوا السَّلَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ..." (النساء/٥). كما لا يستطيع أن يعيش عيشة ترف وبذخ ولا عذر بنص القرآن مجرما. لذلك فالحاكم المسلم مسؤول عن مراقبة طرق الإنفاق ومعاقبة كل من تسول له نفسه الاكتناز والتبذير والإسراف.

ـ٣ـ هناك التزامات على الملكية الخاصة من زكاة ضرائب وإنفاق في سبيل الله. يقول تعالى "لِمَنْ أَمْوَالُهُمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْمَسَائلِ وَالْمَعْرُومِ..." (المعارج/٢٤، ٢٥). "وَأَنْفَقُوا مَا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ" (الحديد/٧). "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ" (البقرة/٨٣) والرسول عليه الصلاة والسلام يقول "إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًا سَوْى الزَّكَاةِ" (رواه الترمذى). لذلك يتوجب على الدولة أو المحاكم المسلم استرداد حق التصرف وإجبار المالكين في تأدية حقوق هذا المال<sup>(١٣)</sup>. ومن الأدلة على ذلك موقف أبي بكر رضي الله عنه من المترددين حينما امتنعوا عن أداء الزكاة. فقرر رضي الله عنه قتالهم قاتلًا "وَاللَّهُ لَوْ مَنْعَنِي عَقَالَ بِعِبْرِ كَانُوا يَنْذُرُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَاتَلَنِي عَنْ مَنْعِهِ". وفي ردّه على اعتراض عمر له قال "وَاللَّهُ أَلْقَاتُنَّ مِنْ يَفْرَقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ" <sup>(١٤)</sup>.

## وظائف الدولة الاقتصادية

د- لا يسمح الإسلام بالملكية الخاصة في مجالات معينة، كامتلاك أراضي الحمى، والمساجد، والمرافق الأساسية كونها أملاكاً عاماً. ولكن أجاز للحاكم انتزاع الملكية الخاصة في بعض الأحوال وتحويلها إلى ملكية عامية. فقد نزع كل من عمر وعثمان رضي الله عنهم ملكية الدور المجاورة للمسجد النبوي حين ضاق المسجد بالناس. فيروى أنه حينما ضاق المسجد الحرام، أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشراء ما حوله من دور، فرضى بعضهم وأبى بعضهم الآخر، فأخذها سيدنا عمر جبرا من أصحابها ووضع قيمتها بخزانة الكعبة لأخذها أصحاب الدور وقال لهم "إنما نزلتكم على الكعبة وهذا فناوها ولم تنزل الكعبة عليكم" والرسول عليه الصلاة والسلام حمى أرض البقيع لرعاي خيل المسلمين كما حمى أبو بكر الريدة لا بل الصدقة واستعمل عليه مولاً، أباً أسامة (١٦).

## الملكية العامة:

الملكية العامة حق طبيعي للجماعة، فهناك أشباء لا يمكن أن تعطى للأفراد على هيئة ملكية خاصة كونها إحدى الضروريات للحياة ومرتفقاً من المرافق العامة. ومن بينها قول الرسول عليه الصلاة والسلام "الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار" (رواوه أحمد وأبو داود). من ذلك يمكن القول إن الماء ومنابعه والأنهار والبحار والمراعي، والآحراش وما شاكلها هي ملك عام.

والحاكم أو ولی الأمر مسؤول عن استغلال هذه الأموال بما يعمّ نفعه المسلمين. واستغلال أملاك الدولة لا يعني أن تكون الدولة هدفها التجارة والربح ومنافسة المنتجين في القطاع الخاص وإنما الهدف من استغلالها الرعاية وقضاء مصالح المجتمع . وطرق استغلال هذه الأموال متعددة منها إقطاع الأرض حسب ما يرى ولی الأمر فيه مصلحة الإسلام والمسلمين. ويروى عن عمرو بن دينار قال "لما قدم رسول الله عليه الصلاة والسلام المدينة أقطع أباً بكر واقطع عمر". وعن عدي بن حاتم أن الرسول عليه الصلاة والسلام أقطع فرات بن حيان العجلي أرضاً باليمامية. وعن أبي بض بن حمال المازني "أنه استقطع رسول الله عليه الصلاة والسلام الملح الذي يقارب قطعة له، قال: فلما ولی، قبيل يا رسول الله أتدري ما أقطعك له؟ إنما أقطعكه العد قال فرجعه منه".

كذلك يمكن استغلال الأرض بالمعاملة عليها على جزء مما يخرج منها كريع، أو ثلث أو نصف، فالرسول عليه الصلاة والسلام عامل أهل خيبر وفديك ووادي القرى. ومن طرق استهلاك الأموال العامة أحيا، الأرض الموات والتشجيع عليه. فالرسول عليه الصلاة والسلام يقول "من أحيا أرضاً ميّعة فهي له" (روايه أحمد والترمذى). ويقول أيضاً "عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضاً ميّعة فهي له" (روايه البهبهى). والملكية العامة لها دور فم في حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع. فاقتصر توزيع فيء، بني التضيير على المهاجرين ورفض الخليفة عمر بن الخطاب توزيع الأراضي المفترحة من الأدلة على ذلك. ومهمماً تعددت أشكال الملكية العامة وطرق استغلالها. فالشيء المهم أن الدولة مسؤولة عن

استغلال الأموال العامة بما يعود بالنفع على أفراد المجتمع.<sup>(١٧)</sup>

## المقوق الطبيعية للحياة

يهمّ الإسلام بالحفاظ على حياة المسلم بوصفه مكلفاً لتحمل الرسالة ولا بد من توفير الضروريات اللازمة لها. فالتعليم والغذاء والكساء والعلاج والمسكن والشراب... من الحاجات الأساسية التي لا يمكن لأحد الاستغناء عنها والواجب توفيرها ليبقى على قيد الحياة.<sup>(١٨)</sup> إن تلبية الحاجات الأساسية واجب مفروض على الدولة. واهتمت الدولة الإسلامية منذ بداية نشأتها ب توفير تلك الحاجات حسب توافر الموارد المالية لديها. فقد روي عن أبي هريرة أن رسول الله عليه الصلاة والسلام: «كان يؤتى بالمبت عليه الدين، فيقول، هل ترك لدينه وفاء؟ فإن حدث أنه ترك لدينه وفاءً صلّى عليه وإلا قال: صلوا على صاحبكم... قال فلما فتح الله عليه الفتوح قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم. فمن توفي وعليه دين فعلى قضاوه ومن ترك مالا فلورته». <sup>(١٩)</sup> فالدولة المسلمة ترعى المسلم وهو حي وترعىه بعد مماته فتسدد عنه دينه. ومن واجبات الدولة في ضمان الحقوق الطبيعية للحياة ذكر ما يلي:-

أ- إيجاد العمل لمن لا عمل لهم. فقد روى البخاري أن رجلا جاء إلى النبي عليه الصلاة والسلام يطلب منه صدقه، فأمره النبي عليه الصلاة والسلام بالانتظار ثم دعا بقدوم وبيد من خشب سواها بنفسه ووضعها فيه ثم دفعه إلى الرجل وأمره أن يذهب إلى مكان معين ليحثطب ليكسب قوته وقوت عياله وطلب إليه الرسول أن يعود إليه بعد أيام ليخبره بحاله. وقد أفلح الرجل في تحسين حاله.<sup>١٢٠</sup>

بـ تزفير النفقات الكافية للموظفين فالاجر والعطاء يجب أن يكون متنجما مع احتياجات الإنسان من مسكن ومركب وخادم...الخ. فالرسول عليه الصلة والسلام يقول "من ولد لنا شيئا فلم يكن له امرأة فليتزوج امرأة، ومن لم يكن له مسكن فليتخدم مسكننا، ومن لم يكن له مركب فليتخدم مركتنا، ومن لم يكن له خادم فليتخدم خادما، فمن اتخد سوى ذلك كنزا أو إبلأ جاء يوم القيمة غالا أو سارقا (رواه مسلم).

الإنفاق على من لا نفقة عنده ولا يوجد من تجب عليه نفقة إلى أن تهوي، له الدولة عملاً في الإنفاق عليه. المجتمع الإسلامي كغيره من المجتمعات فيه القوي والضعف، الشاب والمسن، العامل والعاجز، وكون ذلك العاجز أو المسن غير قادر على كسب معاشه لا يعني أن يجعله يفني ويموت. فالدولة الإسلامية ملتزمة بكمالة كل مواطن فيها حتى عجز لسبب خارج عن إرادته بغض النظر عن دينه أو جنسيته يروي أن عمر رأى شيخاً ضريراً على باب، فسألته فعلم أنه يهودي فقال له ما ألماك إلى ما أرى، قال أسائل الجزيه وال الحاجة والمسن، فأخذ عمر بيده وذهب إلى منزله فرضخ له بشيء من المنزل ثم أرسل إلى خازن البيت فقال: انظر هنا وضريراً فـ اللـهـ مـاـ اـنـصـنـاهـ اـنـاـكـلـنـاـ شـبـيـتـهـ ثـمـ نـخـذـلـهـ عـنـ الـهـرـمـ (٢١).

## وظائف الدولة الاقتصادية

د- كفالة الأسرة بفرض رزق لكل متزوج وكل مولود كما فعل رسول الله عليه الصلاة والسلام حين فرض للأعزب حصه وللمتزوج حصتين. وكما فعل سيدنا عمر حين فرض لكل مولود منه ولادته رزقاً، في بداية الأمر كان عمر لا يفرض للمولود إلا بعد الفطام، فلما علم أن بعض النساء يتجلن نظام أولادهن لذلك، أمر منادياً لا تجعلوا أولادكم على الفطام، فائلاً نفرض لكل مولود في الإسلام. وقبل إنه كان يعطي الوليد إذا طرحته أمه مائة درهم، فإذا ترعرع بلغ به مائتين.<sup>(٤٢)</sup>.

وما تقدم يمكننا القول إن الدولة مسؤولة عن تقديم ما يسمى بالضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع أيها كانت ديانتهم أو جنسيتهم، ولإسلام لم يدع فقط للضمان الاجتماعي وإنما انشأ مؤسسة الضمان الاجتماعي الا وهي مؤسسة الزكاة التي من أهم واجباتها ضمان مستوى لائق لعيشة امتحاجين في المجتمع الإسلامي. فالزكاة لها دور عظيم في سد حاجة الفقير العاجز وتخفيف الأعباء العائلية وخلق فرص عمل للقادر عليه....الخ، ويمكن القول إن حرب أبي بكر لانعي الزكاة هي أول حرب في التاريخ تخوضها دولة في سبيل الضمان الاجتماعي.<sup>(٤٣)</sup> وهذا يؤكد مسؤولية الدولة عن تحصيل الزكاة وتوزيعها ومعاقبة كل ممتنع عن أدائها. فالرسول عليه الصلاة والسلام كان يبعث السعاة لأخذ الزكاة، فقد بعث عمر على الصدقة واستعمل ابن التبيه وأبا مسعود، مما يدل أن أمر الزكاة كان منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام من شؤون الدولة واحتراصها، وما يؤكد مسؤولية الدولة عن الزكاة وأخذها كرها من وجبت عليه وامتنع عن أدائها بخلا بها وكذلك تعزيره وتأدبيه بالحبس ونحوها.<sup>(٤٤)</sup>.

## سوق العمل

لقد أمر الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم عباده بالعمل وأنظفهم أنه مشاهد لعملهم وكذلك فإن الرسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنين مطلعون على الاعمال شهود عليها. يقول الله تعالى: "وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين..." (التوبه ١٠٥) والرسول عليه الصلاة والسلام كان يبعث المسلمين القادرين على العمل وبخوفهم من التعطل الاختياري خشية المذلة في الدنيا وحساب الآخرة. فالمسلم مطالب بالتعرف على قدراته الذاتية مهما قلت والاعتماد عليها اعتماداً رشيداً لاكتساب دخل لنفسه ولأهله. فالدخل المكتسب من أقل الأعمال خير من البطالة وعدم العمل. يقول عليه الصلاة والسلام "لتمن يحظى أحدكم حزمة على ظهره خير له أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه" (رواية المسلم). أما الذين لا يقدرون على العمل فيستحقون مساعدة معقولة ادرجها الإسلام في برنامجه الخاص بالضمان الاجتماعي، وإضافة لما تقدم فعلى الحاكم المسلم والدولة المسلمة واجبات هامة في سوق العمل تذكر منها:

١- يعتبر التوظيف الكامل هدفاً من أهداف النظام الإسلامي. ولتحقيق ذلك فالدولة مسؤولة عن إتاحة الفرصة للكسب الحلال وفتح مجال العمل أمام العاطلين.

-٢- تحديد العمل: وهذا يتناول تحديد نوع العمل ووقته وتحديد الجهد الذي يبذل فيه وتحديد الأجرة التي تعطى عنه، فلابد من بيان نوع العمل (العمل المشروع) ووقته ولا بد من تحديد الجهد حتى لا يكلف بأكثر مما يطيق. يقول الله تعالى "لَا يَكُلُّ اللَّهُ نَفْسًا، إِلَّا وَسَعَهَا..." (البقرة/٢٨٦). كذلك لا بد من إعطاء العامل الأجر الموازي لما بذله من جهد. يقول عليه الصلاة والسلام "الأجر على قدر المشقة" (رواه البخاري ومسلم).

-٣- إعطاء العمال حقوقهم كاملة دون نقصان. إن حق العمال في أجورهم حتى مصون يجب أن يزددي، فلأجرة للعامل وحده لا يقاسمها إيه أحد لا صاحب العمل ولا غيره. ولذلك أنذر الله من يجور على العامل بحرب من الله. ويقول عليه الصلاة والسلام في الحديث القديسي "قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيمة: رجل أعطى بي ثم غدر. ورجل باع حرا ثم أكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره. (رواه البخاري) ويقول عليه الصلاة والسلام "إيامكم والتسامه، قلنا وما التسامه؟ قال الرجل يكون على طائفة من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا" (رواه البخاري ومسلم).

-٤- مراقبة العمل منعا للظلم والغش والفساد. ضمن الإسلام حقوق العامل ومقابل ذلك لا بد من ظمان العمل الا وهو وجوب اتقانه. فلا مجال للعمل والتملك في مجالات غير مشروعه كما أسلفنا في موطن الملكية الخاصة، وكذلك لا مجال للغش والاهمال. قال عليه الصلاة والسلام "من عثنا فليس منا" (رواه مسلم).

-٥- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. لقد صرف رسول الله عليه الصلاة والسلام أبا ذر الفقاري عن الولاية والإمارة حين طلب ذلك وقال: "يَا أَبَا ذَرٍ إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَزِيٌّ وَتَدَامَهُ إِلَّا مَنْ أَخْذَهَا بِحَقِّهَا وَأَعْطَى الَّذِي عَلَيْهِ مِنْهَا" (رواه البخاري ومسلم). ويقول أيضاً من ولی من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله" (رواه البخاري ومسلم) وعمر بن الخطاب كان حريصاً على ذلك بقوله "من ولی من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين".

-٦- حماية العمال من الاستغلال خاصة الصبية والنساء، يقول عليه الصلاة والسلام "لَا تَكْلِفُوا الصَّبِيَّانَ الْكَسْبَ فَإِنَّكُمْ مَنْ كَلَّفْتُمُوهُمُ الْكَسْبَ سَرَقُوا وَلَا تَكْلِفُوا الْأُمَّةَ غَيْرَ ذَاتِ الصُّنْعَةِ الْكَسْبَ فَإِنَّكُمْ مَنْ كَلَّفْتُمُوهُمُ الْكَسْبَ بَرَجَهَا وَأَعْنَوْهَا إِذَا أَعْفَكُمُ اللَّهُ وَعَلَيْكُمْ مِنَ الْمَطَاعِمِ بِمَا طَابَ مِنْهَا" (رواه البخاري ومسلم).

-٧- تشجيع حركية العمل. لقد أرسى الإسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام مبدأ حركية العمل. فالله سبحانه وتعالى أمر بالعمل في أي مكان يقوله: "إِنَّمَا تُضيِّعُ الصَّلَاةَ فَإِنَّشَرُوا فِي الْأَرْضِ..." (الجمعة/١٠). هو الذي جعل لكم الأرض ذرلا

## وظائف الدولة الاقتصادية

فامشوا في مناكبها.. (تبارك/١٥). وقد شجع عليه الصلة والسلام بعض المهاجرين المكيين على العمل بالزراعة في المدينة علماً بأنهم اعتادوا على التجارة، وشجع بعض الانتصار على التجارة داخل المدينة وخارجها علماً بأنهم اعتادوا على الزراعة.

## التوازن الاقتصادي

إنَّ من أهم مشكلات هذا العصر سوء توزيع الدخل ومكتسبات التنمية بين أفراد المجتمع. لذلك ظهرت طبقة الأثرياء، وطبقة الفقراء. فلا غرابة إذاً أن تجد الملايين بموتون قهراً وجوعاً في عالم لا يعرف معنى للأخرة والتكميل والتعاون. وقد نظر الإسلام إلى هذه المشكلة ووضع أسس حلها. فقد وضع أساً للتوزيع، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "ما من أحد إلا ولد في هذا المال: الرجل وحاجته... والرجل ويلاه" <sup>(١٦)</sup> وأكَّد الإسلام على ضمان ما يسميه رجال الفقه الإسلامي بـ"بعد الغنى أو الكنية". يقول عليه الصلة والسلام، إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد (رواية أبو داود). لذلك لا يسمح الإسلام بالترفه والغنى مع وجود الفقر والحرمان. كما أن الإسلام كما أشرنا سابقاً لا يقبل أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس.

ويدعوا الإسلام إلى المال والغنى بحيث لا تنفرد به فئة قليلة واعتبر السعي على الرزق من ضروب العبادة. الشروء والغنى المعتدل هو ما يعترف به ويقره الإسلام. فالرسول عليه الصلة والسلام يقول "لا بأس بالغنى لمن اتقى" (رواية الحاكم) إن التفاوت المنضبط المتوازن الصادر عن اختلاف كنایات أفراد المجتمع ومقدار ما يبذلونه من جهد هو الذي يقره الإسلام. فالله سبحانه وتعالى يقول "نَعَنْ قَسْمِنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفِعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَعَذَّذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخْرِيَا" (الزخرف/٣٢) ويقول أيضاً "كُلُّ دَرَجَاتٍ مَا عَمِلُوا وَلِيَوْنِيهِمْ أَعْمَالُهُمْ وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ" (الاحتقان/١٩) "وَاللَّهُ فَضَلَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ" (النحل/٧١).

أما التفاوت غير المنضبط والذي يخل بالتوازن الاقتصادي في المجتمع فالدولة مسؤولة عن إزالته وقد يتحقق ذلك من خلال توزيع الدولة لبعض العناصر الانتاجية سواءً أرضاً أو معدات أو مالاً... الخ أو من خلال أخذ بعض أموال الأغنياء بالشكل الذي يحقق المصلحة العامة والعدالة. وقد أعطى الإسلام وسائل عديدة للدولة لتحقيق توزيع عادل للدخل منها ما يسمى أسلوب غير مباشرة (الزكاة، نظام الارث، الإنفاق والكفارات، والآوقاف) وأسلوب مباشرة وتشمل فرض الضرائب وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي وتحديد الملكية الزراعية أو التجارية. <sup>(١٧)</sup>.

والرسول عليه الصلة والسلام عند هجرته إلى المدينة وعندما ظهر اختلال في المراكز الاقتصادية بين المهاجرين والانتصار حين استخدم الانتصار المهاجرين كأجراً للعمل في الأرض حرم عليه الصلة والسلام على الانتصار تأجير الأراضي الزراعية بقوله من كانت له أرض فليزرعها أو ينحها أخاه ولا

يؤجرها إيماء" (رواه البخاري ومسلم). وبعد استقرار الأمور وتحسنها أجاز عليه الصلة والسلام تأجير الأراضي الزراعية.<sup>(٢٨)</sup> وقصر عليه الصلة والسلام توزيع فني ببني النصير على المهاجرين ولم يعط سوى اثنين من الاتصارات لشدة فقرها. وقال عليه الصلة والسلام للأتصارات قبل التقسيم "ليس لإخوانكم من المهاجرين أموال، فان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا، وإن شئتم أمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة، فقالوا هل اقسم هذه بينهم واقسم لهم من أموالنا ما شئت" (خرجه البلاذري وصحي بن آدم). فمن هذا الإجراء كان يهدف عليه الصلة والسلام إلى إعادة التوازن للمجتمع وتحقيق مبدأ تعميم المال بين جميع الناس وعدم حصره في فئة خاصة.

وفي عهد الخليفة عمر عند فتح الشام والعراق. أراد المحاربون قسمة الأراضي المتوجهة بدعوى أنها تأخذ حكم الغنائم، فرفض عمر رضي الله عنه لما سبّبته اشتشار أهلية بثروات كبيرة والى اختلال التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع بعد ذلك.<sup>(٢٩)</sup> وحين أقطع أبو بكر رضي الله عنه الصحابي طلحة بن عبد الله أرضاً وكتب له بها كتاباً وطلب منه أن يشهد عليه سيدنا عمر بن الخطاب، رفض رضي الله عنه قائلاً أهذا كله للك دون الناس؟<sup>(٣٠)</sup>.

وإن لم يكن للدولة مال كان لها أن تأخذ من الأغنياء وتعطي الفقراء. يقول عمر رضي الله عنه "لو استقمت من أمري ما ستدبرت لأنك من الأغنياء فضول أموالهم فردهتها على الفقراء" وتصد أبو ذر الغفارى رضي الله عنه للمشكلة الاقتصادية في عهد عثمان رضي الله عنه ونادى باسم الاسلام أنه لا يجوز لسلم أن يملك أكثر من حاجته وما زاد يجب إنفاقه في سبيل الله.<sup>(٣١)</sup> وفي هذا المجال يقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه "إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراهم، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا فصنع الأغنياء وحق الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيمة ويعذبهم عليه".<sup>(٣٢)</sup>.

## تنظيم السوق والتجارة

يقوم نظام الإسلام على حرية التعامل في الأسواق وتفاعل قوى العرض والطلب في حرية تامة لتحديد الأسعار مع وضع ضمانات تكفل توفير هذه الحرية بمنع الاحتكار والغش وأنواع من الوساطة يترتب عليها التأثير في حرية الأسواق. وهذا يتطلب من الدولة صيانة الحرية الاقتصادية ورعايتها وتهيئة الظروف الملائمة لتعويضها ومنع اساءة استعمالها. ولمزيد من التفصيل حول دور الدولة في هذا المجال اشير الى الواجبات التالية:

- إزالة العقبات التي تحد من حرية الخروج والدخول من والى السوق والتي تحد أيضاً من حرقة المعلومات في السوق. يرى أن التجار المسلمين لدخولهم الاسواق كانوا يدفعون نوعاً من الرسوم أو الضرائب فرفع عليه الصلة والسلام هذا العبء عن تجار المسلمين فحقق بذلك شرطاً

## وظائف الدولة الاقتصادية

اساسياً من شروط السوق ألا وهو حرية الدخول التامة للسوق دون قيد أو شرط أو نفقة مفروضة. وكذلك اعلن عليه الصلة والسلام رفضه لفكرة تلقي الركبان الذين يجلبون البضائع للسوق قبل وصولهم. فقد روى البخاري عن نافع بن عمر أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد النبي عليه السلام فبعث عليهم ينبعهم أن يبيعوه حتى يؤدده إلى رجالهم، أي يهبطوا السوق وعن ابن عباس قال "قال رسول الله عليه الصلة والسلام لا تلقو الركبان ولا بيع حاضر لباد" (متفق عليه). فقبل لابن عباس ما قوله لا بيع حاضر لباد قال لا يكون سمسارا له. لذلك الدولة مسؤولة عن منع كل استغلال من قبل الوسطاء والسماسرة. فهؤلاء يجتذبون الارياح الكثيرة على حساب الباعة والمستهلكين وذلك باستغلال كل من المنتج والمستهلك بهم لهم حقيقة الاصغر السائدة في السوق.

٤- محاربة الفساد والاحتياط، وكانت مؤسسة الحسبة في صدر الاسلام تتولى هذه المسؤولية، فكانت تنهي عن الفساد والخيانة وتطهيف المكيال والميزان... الخ. والرسول عليه الصلة والسلام كان أول محاسب في الاسلام. يروي أبو هريرة أن رسول الله عليه الصلة والسلام مر على صبيرة طعام، فنالت أصابعه بللا فقال: ما هذا يا صاحب الطعام. فقال أصابعه السماء يا رسول الله، قال أفلأ جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غشنا غليس منا. (روايه مسلم). إضافة إلى ذلك فقد حارب عليه الصلة والسلام الاحتياط والمعتكرین يقول عليه الصلة والسلام "بئس العهد المحتكر إن أرخص الله الاصغر حزن وإن أغلاها فرح". (روايه اطبراني).

٥- النهي عن العقود المحرمة مثل عقود الربا ومثل بيع الغرر وكذلك النجاش، يقول عليه الصلة والسلام "لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك" (روايه النسائي وأبو داود). وعن أبي عمر قال "نهى النبي عليه الصلة والسلام عن النجاش" والنجاش هو الزيادة في سعر السلعة واعطاها سعر اكثراً مما تستحق لتشجيع الآخرين على الشراء.<sup>(٣٣)</sup>

٦- في مجال التسعير وحق الدولة في التدخل بتقدير الثمن الواجب على التجار البيع به وعلى المستهلك بالشراء، به يمكن القول إنه في فترة صدر الاسلام لم يكن التسعير جائزأ، وهذا ما نستشفه من حديث المصطفى عليه الصلة والسلام "لقد جاء الرسول عليه الصلة والسلام رجلاً وقال سعر لنا، فقال هل أدع الله ثمْ جاءه، رجل فقال يا رسول الله سعر لنا، فقال الله يرفع ويخفض وإنني لارجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة" (روايه الترمذى وأبو داود) وفي رواية عمر بن الخطاب أنه مر بخاطب بن أبيه يلتنه بسوق المصلى وبين يديه غرارتان زبيب فسألته عن سعرهما فقال له "مدين لـ كل درهم، فقال له عمر: قد حدثت بغير مقبله من الطائف تحمل زبيباً وهم يغبون بسعرك، فإما

أن ترفع في السعر وإنما ان تدخل زبيبك البيت فتبיעه كيما شئت. فلما رجع حاسب نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال له: إن الذي قلت لك ليس بعزمك مني ولا قضا، وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع<sup>(٢٤)</sup>.

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى جواز تدخل الدولة في السوق التجارية وتسعيها للبضائع والزام البائع والمشتري بالثمن المحدد للسلع وذلك إذا كان هناك مغالاة في السعر وظلم واحتكار واستغلال من قبل الباعة فالله سبحانه وتعالى يقول في الحديث القدسي "ما عهادي أتي حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محربا فلا تظلموا". (رواہ مسلم). والرسول عليه الصلوة والسلام يقول "لا يحتكر الا خاطئ" ويقول أيضاً "من احتكر الطعام اربعين يوماً فقد برىء الله وبرىء الله منه" (رواہ البخاري ومسلم).

ويقول ابن تيمية في مجال التسعيـر "إذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء أو لكثرـة الـخلق فـهـذا إلى الله، فإذا زـانـ الـخـلـقـ أنـ يـبـعـيـمـاـ بـقـيـمـاـ بـعـيـنـهاـ إـكـرـاهـ بـغـيرـ حـقـ....". وأما الثاني فـمـثـلـ أنـ يـتـنـعـ أـرـيـابـ الـسـلـعـ مـنـ بـعـيـمـاـ مـعـ ضـرـورـةـ النـاسـ إـلـيـهـ إـلـاـ بـزـيـادـةـ عـلـىـ الـقـيـمـةـ الـمـعـرـوـفـ،ـ فـهـنـاـ يـجـبـ بـعـيـمـاـ بـقـيـمـةـ الـمـشـلـ،ـ وـلـاـ مـعـنـىـ لـلـتـسـعـيـرـ إـلـاـ زـارـمـهـ بـقـيـمـةـ الـمـشـلـ فـيـجـبـ أـنـ يـلـتـزـمـواـ بـمـاـ أـرـزـمـهـ اللـهـ بـهـ" <sup>(٢٥)</sup>.

## التنمية الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية في الإسلام كما يراها الكثير من الكتاب المسلمين هي مشكلة الفقر والخلاف الناجمة عن سوء توزيع الثروة والدخول وسوء التنظيم الاقتصادي. فالرسول عليه الصلوة والسلام يقول "كاد الفقر أن يكون كفراً" (رواہ الطبراني والسيوطى). "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقير" (رواہ النسائي وأبو داود). ووضع الإسلام هذه المشكلة في الصدارة، ولم يكتشف بمساواة الفقر والكفر بل اعتبر مجرد ترك أحد أفراد المجتمع ضائعاً أو جائعاً هو تكذيب للدين. يقول الله تعالى "أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع الميتم ولا يحضر على طعام المسكين" (الماعون/١-٣).

وللتغلب على هذه المشكلة دعا الإسلام إلى عمارة الأرض أو ما يسمى بالتنمية الاقتصادية ووضع الضمانات الكافية لنجاحها وبين الأسلوب لتحقيقها فالله سبحانه وتعالى يقول "هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" (هود/٦١). "أني جاعل في الأرض خلبة" (البقرة/٣٠). والتنمية الاقتصادية في الإسلام تنمية شاملة تستهدف رقي الإنسان مادياً وروحياً. وهذا يتضمن أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس وتعليم وحق العمل ومارسة الشعائر الدينية... الخ، وهي تنمية متوازنة تهدف زيادة الانتاج وعدالة التوزيع، كما أنها تنبئ غايتها الإنسان نفسه ليعيش حراً كريماً يعمر الدنيا بالعمل الصالح ليكون بحق خلبة الله في أرضه. <sup>(٢٦)</sup>.

## وظائف الدولة الاقتصادية

في إطار التنمية بالاسلام يجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من خلال تعاليمه وحواره وقواعده في العمل والانتاج والملكية وتوزيع الثروة ويقوم الاسلوب الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية على أساس تعاون الفرد والدولة معا، ومن هنا كان اعتراف الاسلام بالملكية الخاصة وال العامة ولذلك وكما أسلفنا فقد حرص الاسلام على استغلال كل من الملكية الخاصة وال العامة لصالح المجتمع. ولذلك فقد منع كنز المال، ومنع الاسراف في الاتفاق الاستهلاكي، وحرم الربا...الخ. لذلك فمن المطاء أن ينظر بعض الناس أن الدولة فقط هي المسؤولة عن التنمية وأنهم احرار فيها يملكونه. لقد قال عمر بن الخطاب لبلال عندما أعطاه الرسول عليه الصلاة والسلام لم يقطعك لتجهز عن الناس وإنما اقطعك لتعمل فخذ ما قدرت عليه ورد الباتي<sup>(٣٧)</sup>.

التنمية الاقتصادية فريضة وعبادة، فقد جاءت تعاليم الاسلام حاثة على العمل والانتاج، يقول عليه الصلاة والسلام "العمل عبادة" وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول "إن الله استخلفنا على عباده لستر جوعتهم ونوفر لهم حرثهم فإن لم نعمل فلا طاعة لنا عليهم". وعلى بن ابي طالب يقول في كتابه الى واليه بصر "ولبكم نظرك في عمارة الارض أبلغ من نظرك في استجلاب الخارج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخارج من غير عمارة أخرب البلاد"<sup>(٣٨)</sup>.

والرسول عليه الصلاة والسلام كان حريصاً على تفجير كافة الطاقات الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية. فقد حث عليه الصلاة والسلام على الاهتمام بالزراعة واستغلال الارض. فقد شجع المهاجرين من مكة على الزراعة وقام بتنظيم عملية الري، وأقر مبدأ الاستفادة من الخبرة الفنية والنشاط الانساجي لغير المسلمين وكذلك أقر ما يسمى بنظام المساقاة. وقد اهتم عليه الصلاة والسلام بالصناعة. فقد تعلم بعض المسلمين بالمدينة صناعة السيف وصقلها وبعض الصناعات الأخرى التي تنشأ الحاجة إليها في الحروب مثل النبال. وكذلك كانت حرفة الغزل والنسيج من الحرف التي تشجعت نساء المدينة على ممارستها ويروى أن نساء المسلمين كن لا يترکن المغزل حتى يخرجن في الحروب. أما في مجال التجارة فقد حث عليه الصلاة والسلام على التجارة الداخلية والخارجية يقول عليه الصلاة والسلام "المجالب مربوقة والمحتكر ملعون" (رواہ مسلم)<sup>(٣٩)</sup>.

ما تقدم يكتننا القول إن التنمية الاقتصادية في الاسلام تنمية شاملة يهدف إلى تنمية الانتاج وتوظيف الموارد الانساجية والعنابية بتنمية كافة القطاعات الاقتصادية وأقاليم الدولة من ريف وحضر ومناطق دائمة وقاصية.<sup>(٤٠)</sup>

## مدى التدخل الحكومي وحدوده في الاسلام

يلاحظ أنه لا خلاف على مشروعية التدخل الحكومي في الاسلام، فهو أمر مشروع ومثبت بالكتاب والسنة. وهناك مواطن تدخلت فيها الدولة في صدر الاسلام من خلال اجهزه، تدخلها الممثلة بجهازى

المحسنه والقضاء . ولكن الخلاف حول مدى التدخل الحكومي وحدوده . فمن الصعب جداً تبيان حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

إن وظيفة الدولة في نظر الفقه الاسلامي هي تطبيق تعاليم الاسلام وحث الناس على اتباعها والالتزام بها . فاتباع الناس لتعاليم الاسلام يقلل من التدخل الحكومي ، واحجامهم عن تنفيذها يلزمه بالتدخل ويضخم حجم تدخلها . لذلك فالتدخل ينقبض وينبسط تبعاً لمستوى التزام الناس بتعاليم الاسلام بالإضافة إلى تنوع وتعقد النشاطات الاقتصادية . فالتدخل في عهد المصطفى عليه الصلاح ،السلام كان بسيطاً وذلك لبساطة الحياة وضعف النشاط الاقتصادي وقوة الواقع الديني . بينما في عهد عمر بن الخطاب وياتساع الدولة الاسلامية وتنوع النشاطات الاقتصادية وتعقدتها توسيع التدخل الحكومي بشكل ملحوظ وكبير .

إن دائرة التدخل الحكومي تتسع كلما ضعف الواقع الديني أو الخلقي في المجتمع لأن هذا يؤدي إلى انحراف الأفراد ويهيء لهم الفرصة لمارسة النشاطات الاقتصادية المحرمة التي ينجم عنها الظلم والاستبداد والاستغلال لعامة المجتمع . وفي هذا المجال يبقى أمر مهم وهو أن حدود التدخل الحكومي مقيد بدائرة الشرع المقدسة بحيث لا يجوز للدولة أو المحاكم إباحة ما حرم الله مثل الخمر والربا وتحريم ما أحل الله كتعطيل قانون الإرث مثلاً أو منع الملكية الفردية.... الخ .

## وظائف الدولة الاقتصادية

### المخاتلة

في هذا البحث استعرضنا دور الحكومة في الاقتصاد في كل من النظام الرأسمالي والاشتراكي والإسلامي. وتركز البحث على دور الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام من خلال استعراضنا لأهم مواطن التدخل الحكومي وأهم ما يمكن أن تزدده الدولة في هذه المواطن.

إن تدخل الحكومة الإسلامية في موضع ضرورية وفي حدود معينة مع بقاء الحرية أساساً للنشاطات الاقتصادية يوجد نظاماً فرياً ومستقلاً ليس رأسمالياً ولا اشتراكياً. وكما اتضح في هذا البحث فالحرية الفردية والتدخل الحكومي كل منها مقيد وليس مطلقاً، وهذا أصلان متوازيان، وكل منهما يكمل الآخر ولكل مجاله وكلاهما يهدف إلى تحقيق العدالة ومنع الظلم وتحقيق التوازن والتكافل الاجتماعي. لذلك فلا مجال لأى خلل بين الحرية الفردية والتدخل الحكومي، فلكل حدوده وإطاره الخاص فلا تطرف من أى جانب ولا تجاوز لحدود الآخر وهذا حقيقة ما يجعل النظام الإسلامي نظاماً فرياً. نسأل الله أن يحقق الدولة الإسلامية التي تحقق نظام الإسلام في الأرض إنه على كل شئ قادر.

## الهوامش

(1) P. DEAN. "The take-off in Britain" in. The Economics of the off into sustained growth, "edited by W.W. Rostow, macmillan london, pp. 63-82.

(2) A. Smith: "An inquiry into nature and causes of the wealth of nations", London, p. 545.

(3) Milton Friedman, Capitalism & Freedom, 1962, p. 35-36.

(4) George Dalton, Economic systems and Society: Capitalism, Communism and the Third world, 1974, p.89.

(5) Buchanan and Flowers, public Finauce, Chapter five, pp. 49-59.

(٦) لقد تم احتساب هذه النسبة بالرجوع الى.

International Financial Statistics, IMF, Washington Dc.

(٧) حول ظاهرة تزايد النفقات العامة يمكن الرجوع الى.

A.T. PEACOCK AND J. WIESMAN: Determinants of government expenditure", 1972, pp. 167-170.

(٨) يروى ان اسامة بن زيد جاء يشفع في فاطمة بنت الاسود المخزومية وكان وجب عليها حد السرقة، فانكر عليه الرسول ذلك وانتهت قاتلا (اتشفع في حد من حدود الله)، ثم قام فخطب في الناس قائلا (.... وایم الله لو ان فاطمة بن محمد سرقت لقطعت يدها).

(٩) لمزيد من التفصيل حول اشكال وانواع القيود على الملكية الخاصة يمكن الرجوع الى كتاب الملكية في الشريعة الاسلامية، د. عبدالسلام العبادي، ج ٢.

(١٠) كذلك يرى العلماء أن هذه الاموال المأخوذة بطريق غير مشروعة، يجب أن يتصرف بها عن أصحابها وتصرف في مصالح الأمة ولا يجوز الانتفاع بها. ويروى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما من الانتصار في دارهم، فذبحوا له شاة، فصنعوا له منها طعاما، فأخذ من اللحم شيئا فلما كه فمضغه ساعة لا يسيغه.... فقال ما شأن هذا اللحم، قالوا شاة لفلان ذبحناها حتى يجيء، فنرحب به من ثمنها.... قال فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: أطعموها الاسرى. (انظر د. عبدالسلام العبادي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٥-٦٨).

(١١) ابن تيمية، كتاب الحسبة، ص ٤٢.

(١٢) يروى انه كان للضحاك بن خليفة الانصاري ارض لا يصل اليها الماء إلا من خلال بستان محمد بن مسلمة، ولكن ابن مسلمة أبى أن يمر الماء ببستانه فشكاه الضحاك إلى عمر بن الخطاب، فاستدعاه عمر، وقال له: أعليك ضرر في أن يمر الماء ببستانك؟ قال عمر والله لو لم أجد ممرا إلا على بطيتك

## وظائف الدولة الاقتصادية

الأمرerte (انظر احمد الحصري السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي، ص ١٦٦-١٦٧).

(١٣) ومن قبيل حرصه عليه الصلاة والسلام قوله لعائشة: "لولا أن قرمك حديشو عهد بجاهلية أو قال بکفر لأنفقت کنز الكعبة في سبيل الله، (رواہ مسلم).

(١٤) حول موضوع "أقى المال حق سوى الزکاة" يمكن الرجوع الى الدكتور يوسف القرضاوي، فقه الزکاة، ج ٢، ص ٩٦٨-٩٨٤.

(١٥) د. يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص ٧٥٨.

(١٦) محمد الفنجري، المذهب الاقتصادي في الاسلام، ص ١٥١-١٥٠، وكذلك عبدالقديم زلوم، الاموال في دولة الخلافة، ص ٥٥-٥٧.

(١٧) لمزيد من التفصيل عن موضوع الاقطاع وإحياء، الارضين يمكن الرجوع الى الاموال، ص ١١٧-١٢٦. وكذلك الى الخراج، لیحیی بن آدم، ص ٧٧-٨٤.

(١٨) حول الحاجات الأساسية وتوفيرها ایان عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخلافة الراشدة، انظر عابدين احمد سلامه، الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الاسلامية، مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي، العدد ٢، المجلد الاول، ١٩٨٤، ص ٣٧-٦١.

(١٩) الاموال، ص ٩٨.

(٢٠) احمد مبارك، نظام الاسلام، ص ٣٧-٣٨. وفي رواية عن أنس بن مالك أن رجلا من الانصار اتى النبي عليه الصلاة والسلام يسأله فقال: أما في بيتك شيء؟ قال بلى جلس نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وعقب نشرب فيه الماء، فقال ايتني بهما، فجاءه بهما فعرضهما عليه من كان عنده قاتلا من يشتري مني هذين الى أن باعهما بدرهمين فأعطاهما وقال اشتري بأحدهما طعاما لعيالك واشتري بالآخر فأسا وأمره بأن يعود اليه فعاد اليه فرضع له خشبة في الفأس فقال اذهب واحتطب ولا أرينك خمسة عشر يوما فذهب ثم عاد اليه بعد خمسة عشر يوما ومعه عشرة دراهم فقال يا رسول الله بارك الله لي فيما أمرتني به فقال هذا خير ان تأتي يوم القيمة وفي وجهك نكتة المسألة.

(انظر، د. يوسف القرضاوي، دور الزکاة في علاج المشكلات الاقتصادية، المركز الاسلامي لابحاث الاقتصاد الاسلامي، ط ١، ص ٢٢١-٢٢٢، ٢٢٢-٢٣١).

(٢١) أبو يوسف، ص ١٢٦.

(٢٢) الاموال، ص ١٠٤-١٠٥، أبو يوسف، ص ٤٦١.

(٢٣) د. يوسف القرضاوي، دور الزکاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ص ٢٥٢.

(٢٤) لمزيد من التفصيل انظر، د. يوسف القرضاوي، فقه الزکاة، ص ٧٧٥.

(٢٥) انظر محمد المبارك، مرجع سابق، ص ١١٥، وكذلك احمد الحصري، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤١.

(٢٦) انظر، ابن الجورى، سيرة عمر بن الخطاب، ص ١٠١-١٠٥.

(٢٧) حول وسائل توزيع الدخل والثروة، يمكن الرجوع الى: د. محمد احمد صقر الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات، المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الاسلامي، ط١، ص٦٣-٦٦.

(٢٨) انظر، د. عبدالسلام العبادي، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢٩) ورد في الخارج لابي يوسف، ص٣٥، لما افتتح السواد استشار عمر رضي الله عنه الناس فيه فرأى عامتهم أن يقسمه، وكان رأى عثمان وعلي وطلحة غير رأى عمر رضي الله تعالى عنهم. وكان رأى عمر رضي الله عنه أن يتركه ولا يقسمه حتى قال رضي الله عنه لهم: قد وجدت حجة في تركه وأن لا أقسمه قول الله تعالى "للمنفقة، المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا". فتلا عليهم حتى بلغ الى قوله تعالى "والذين جاءوا من بعدهم". قال فكيف أقسمه لكم وأدعي من يأني بغير قسم؟ فاجمع على تركه وجمع خرائه واقراره في أيدي أهله ووضع الخراج على ارضيهما والجزية على رؤوسهم.

(٣٠) الأموال، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥.

(٣١) د. عبدالسلام العبادي، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٣٢) د. محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، ص٣٢١-٣٢٢.

(٣٣) لمزيد من التفصيل انظر: الشركاني، نيل الأوطار، ج٥، ص٢٦٣-٢٦٦، ٢٧١، وكذلك احمد الحصري، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤١.

(٣٤) حول موضع التسعيير يمكن الرجوع الى: الشوكاني، مرجع سابق، ج٥، ص٢٤٧-٢٤٨، د. العبادي، مرجع سابق، ص٣٠٣. ابن الجوزية، الطرق الحكيمية، ص٣٠٠.

(٣٥) ابن تيمية، المسسبة في الاسلام، ص١٩-١٦، حول التسعيير واحتلالات الفقهاء انظر الدكتور العبادي، مرجع سابق، ص١-٣-٣١٥.

(٣٦) د. محمد شرقى الفنجري، المذهب الاقتصادي في الاسلام، ص٩٩-١١٥.

(٣٧) د. محمد شوقى الفنجري، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٣٨) حول موضع التنمية الاقتصادية في الاسلام، يمكن الرجوع الى: عوف الكفراوي، المذهب الاقتصادي في الاسلام، ص٩٤-١٢٦. محمد عبد المنعم عفر، النظام الاقتصادي الاسلامي، ص٣٣-٦٢.

(٣٩) يرى ان الرسول عليه الصلاة والسلام أرسل الى اليمن رجلين يتعلمان صناعة الاسلحة فعادوا وصنعوا له السيف والرماح وغيرها. وكذلك معاوية بن ابي سفيان انشأ مصانع للسفن في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه.

## وظائف الدولة الاقتصادية

(٤٠) في معرض المفاضلة حول استثمار الأموال في القطاع الزراعي أو الصناعي أو التجاري هنا يختلف باختلاف الاحوال:-

يقول العلماء: "فحسب احتياج الاقوات أكثر تكون الزراعة أفضل للتوسيع على الناس، وحسب احتياج الى التسويق لانقطاع الطرق مثلا تكون التجارة افضل، وحسب احتياج الى الصناعة تكون افضل": (د. العبادي، مرجع سابق، ص ٤١٥-٤٢٠).

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية

- القرآن الكريم
- الأحاديث النبوية الشريفة
- أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، مؤسسة ناصر للثقافة، ط ١٦، ١٩٨١.
- أبو يوسف، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، المكتبة العلمية، (لا يوجد سنة نشر).
- ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة (لا يوجد سنة نشر).
- الشوكاني، نيل الأوطار، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣.
- الماوردي، الأحكام السلطانية، مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة، ١٩٦٦.
- احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، مكتبة الكلبات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٤.
- احمد محمد العسال، النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه واهدافه، مكتبة وهبة، ١٩٨٠.
- عابدين احمد سلامة، الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية، مجلة ابحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، المجلد الأول، ١٩٨٤، ص ٣٧-٦١.
- عبدالسلام العبادي، الملة في الشريعة الإسلامية، مكتبة القصى، الأردن، ١٩٧٥.
- عبدالسميع المصري، مقومات الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٥.
- عوف الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٣.
- محمد ياقر الصدر، اقتصاديا، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١.
- محمد المبارك، نظام الإسلام: الاقتصاد مبادئ، وقواعد عامة، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢.
- محمد المبارك، "تدخل الدولة الاقتصادي في الإسلام". الاقتصادي الإسلامي بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاتصال الإسلامي، المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الإسلامي، ط ١، ١٩٨٠، ص ٢٠-٢٢٢.
- محمد احمد صقر، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، المرجع السابق، ص ٢٥-٦٩.
- محمد عبدالمنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد شوقي الفنجرى، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- محمد شوقي الفنجرى، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبة عكاظ، ط ١، ١٩٨١.
- محمد عبدالمنعم عبدالقادر عفر، النظام الاقتصادي الإسلامي، دار المجتمع العلمي، ص ٥، ١٩٧٩.

## وظائف الدولة الاقتصادية

- محمود ابوالسعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة المنار الاسلامية، الكويت، ط ٢، ١٩٦٨.
- يوسف قرضاري، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٩٨٠.
- يوسف قرضاري، "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية"، الاقتصاد الاسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول لل الاقتصاد الاسلامي، المركز العالمي الاول لل الاقتصاد الاسلامي، ط ١، ص ٢٢٥-٢٢٧.
- يوسف ابراهيم يوسف، المنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، ١٩٨١.

## المراجع الأجنبية

- A. T. PEACOCK and J. WIESMAK. " Determinants of government expenditure" in public expenditure analysis" edited by: B.S Sahni, Rotterdam University Press, 1972.
- A. SMITH: "An inquiry into nature and causes of the wealth of nations", London, 1838.
- Buchanan and Flowers, The Public Finance, Richard D. Irwin, Inc, 1980
- George Dalton, Economic Systems and Society: Capitalism, Communism and the third world, 1974.
- Milton Friedman, "Capitalism and Freedom, 1962.
- International Financial Statistics, IMF, Washington.